العــولمة المــالــية

صالح مفتاح
قسم العلوم الاقتصاد
كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية
جامعة بسكرة

الملخص:

أصبحت العولمة من أبرز ظواهر التطور العالمي في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وللعولمة المالية عدة تعاريف، لكن التعريف الشامل لها هو أنها الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي والتحول إلى الاندماج المالي الذي يؤدي إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالأسواق الخارجية من خلال عدة عمليات منها إلغاء القيود على حركة وتدفق رؤوس الأموال من و إلى الدول مما يسهل عمليات انتقالها وتحركها نحو أسواق المال الدولية، ولقد تطورت العولمة المالية بفضل عدة عوامل منها

- تطور أسواق الأورو (سوق عملات الأورو – سوق سندات الأورو)
- التطور الصناعي لبعض الدول السائرة في طريق النمو.
- توسع الاستثمارات الأجنبية وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية
- ظهور أدوات مالية جديدة مثل الاختيارات، العقود المستقبلية، عمليات المقايضات (Swaps)، وللعولمة أثار إيجابية وأخرى سلبية.

Summary :

The financial globalization has several definitions, however the broadest definition of this globalization is the principal product of the operations of the release financiére and the transformation with financial integration. This leads to the complementarity and the interdependance national financial markets with foreign markets. This globalization is dependent on several factors which are:

-the évolution of the Euro-markets (Euro-currencies, Euro bonds).
-the industrial development of some countries in the process of dvp.
-the development of investissement direct etrangier.
-Appearance of the new instruments of which: options, contracts in the long term and swaps. Thus the financial globalization has positive effects and negative effects.

تمهـــيد :

يشهد الاقتصاد الدولي تطورات كبيرة و تزايد لظاهرة الاعتماد الاقتصادي المتبادل، و هو ما أدى إلى ميلاد نظام جديد يتميز بالتحرير المالي و إزالة القيود على حركة رؤوس الأموال و دفع إلى الاندماج الكلي بين كل من أسواق السلع و أسواق الأموال الدولية، مع سرعة و سهولة الاتصالات بين المراكز المالية في مختلف دول العالم، كما أصبح للقرارات المالية و الأحداث الاقتصادية التي تحدث في إحدى دول العالم آثارا على أفراد و دول في مناطق أخرى من العالم، و يسمي الاقتصاديون هذه الظاهرة بالعولمة المالية، و يعتبرموضوع العولمة من الموضوعات المعاصرة و الجديرة بالبحث والاهتمام و لا سيما مفهومها و عوامل ظهورها و آثارها على الدول النامية وهذا ما سنقوم بعرضه تباعا.

أولا : مفهوم العولمة المالية :

تعددت التعاريف للعولمة بصورة عامة، فهي تتمثل من وجهة نظر Harris في الاهتمام بصفة عامة بزيادة تدويل الإنتاج و التوزيع و التسويق للسلع و الخدمات، كما تتمثل في التطورات التي لها تأثير عميق على موضوع الاقتصاد ككل و الاقتصاد الدولي بشكل خاص"[1].

أما الاقتصادي Alonso G فيرى بأنها الزيادة في التجارة الدولية والروابط المالية التي دعمها التحرير الاقتصادي و التغيرات التكنولوجية. أما الكاتبان Aglietta و Brender[2] فيقولان أن العولمة في نهاية القرن العشرين هي "الانفتاح الإجباري، و هي ليست سوى اختيار أحد المتعاملين الفاعلين مثل ما هو مجسد في الوحدة النقدية، فنجد كل واحد مغمور في عالم، و الذي لم يختار القواعد يدفع الثمن باهظا لقراره لمن لم يلعب اللعبة[3].

وبالتالي فإن العولمة المالية هي الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي والتحول إلى ما يسمى بالاندماج المالي مما أدى إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال ومن ثم أخذت تتدفق عبر الحدود الى الأسواق العالمية[4]. ويمكن الاستدلال عن العولمة المالية بمؤشرين هما:[5]

المؤشر الأول: هو تطور حجم المعاملات عبر الحدود في الأسهم والسندات في الدول الصناعية المتقدمة، حيث تشير البيانات إلى أن المعاملات الخارجية في الأسهم والسندات كانت تمثل أقل من 10 % من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول عام 1980 بينما وصلت إلى ما يزيد عن100 % في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا عام 1996 وعلى ما يزيد عن 200 % في فرنسا وإيطاليا وكندا في نفس العام.

المؤشر الثاني: هو تطور تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي، فإن الإحصائيات تشير إلى أن متوسط حجم التعامل اليومي في أسواق الصرف الأجنبي قد ارتفعت من 200 مليار دولار أمريكي في منتصف الثمانينات إلى حوالي 1.2 ترليون دولار عام 1995 وهو ما يزيد عن 84 % من الاحتياطات الدولية لجميع بلدان العالم في نفس العام.

و تعود البذور الأولى لظاهرة العولمة في الستينات و السبعينات ثم تلاحقت تطوراتها بسرعة في الثمانينات إلى أن أصبح في فترة التسعينات العالم يوصف بأنه دولة واحدة يتأثر بأي قرار يصدر في أي جزء منه و هكذا اندمج النشاط المالي للدول النامية في الاقتصاد العالمي، و تداخل نشاط الأسواق المالية و أصبح يتمتع بصفة عولمة النشاط المالي و اندماج الأسواق المالية، كما أن حركة الأموال أصبحت لا تعرف حدودا لها وتجوب العالم بحرية كبيرة دون قيود و إن كانت هذه الأنشطة قد بدأت بصفتها تابعة لعولمة النشاط الإنتاجي ولكنها اكتسبت بعد ذلك استقلالية خاصة، وأصبحت لا تتعدى المعاملات و التسويات التي تتم في أسواق الصرف العالمية لاحتياجات التبادل السلعي سوى 10 % من حجم الصفقات اليومية في هذه السوق.(6)

ثانيا : العوامل المساعدة على تطور العولمة المالية :

من العوامل التي ساعدت على تطور النشاط المالي و اندماج الأسواق ما يلي :

1-إزالة القيود على حركة رؤوس الأموال :

تم إزالة القيود على المدفوعات بالنسبة للحساب الجاري للدول الأوربية سنة 1958، و بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية قامت باتخاذ الخطوات المتعلقة بإلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال سنة 1959 ثم تبعت الدول الأخرى هذا النظام و هكذا تضاعف عدد الدول التي عمدت إلى إلغاء القيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال، و هذا العامل قد أدى إلى اندماج الأسواق المالية، بحيث أصبح أداء بعض أسواق الدول النامية أكثر جاذبية من الاقتصاديات المتقدمة و خاصة من حيث تنويع المحفظة المالية للمستثمرين(7).

2-التطور الصناعي في بعض الدول النامية و اندماجها في السوق المالي :

يعتبر النمو الذي حققته بعض الدول النامية في الفترة الأخيرة أحد أهم أسباب العولمة نظرا لزيادة نصيبها من الناتج المحلي الإجمالي. بحيث ارتفع نصيب دول شرق آسيا في الفترة (1965-1988) من الناتج المحلي الإجمالي للعالم من 5 % إلى 20%، ومن الناتج الصناعي العالمي من 10 % إلى 23%، وزاد نصيب القطاع الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي في

الدول النامية منخفضة الدخل 27% سنة 1965 إلى 34% عام 1988[8].

و يعود تكامل الدول النامية في الاقتصاد العالمي إلى برامج الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها هذه الدول و ما تحتويه من توجهات لتدعيم الصادرات، بالإضافة إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في بعض الدول النامية، أدى إلى زيادة نصيب الدول النامية من التجارة العالمية من 23 % سنة 1985 إلى 29 % سنة 1995، كما ارتفعت التجارة بين الدول النامية من 31 % من إجمالي تجارة الدول النامية عام 1985 إلى37 % عام 1995، كما زاد نصيب المنتجات الصناعية من إجمالي صادرات الدول النامية من 47 % سنة 1985 إلى 89% سنة 1995(9).

كما اتجهت الدول النامية نحو تحرير القطاع المالي المصرفي و عمدت كثير من هذه الدول إلى توسيع مدى تحرك أسعار الفائدة و خفضت من نسب الاحتياطي القانوني، و عملت على خوصصة البنوك و شركات التأمين، و إلغاء الحواجز التي تفصل بين السوق المحلي و الدولي للأوراق المالية، مما أدى إلى إدماج السوق المالية المحلية في الأسواق المالية العالمية و تسارع حركية العولمة.

3-تطور أسواق عملات الأورو الدولية(Euro Currency Market) :

إن مصطلح سوق عملات الأورو يشير إلى سوق العملات المقومة بعملات دول معينة، و لكنها تودع خارج حدودها الوطنية و تتمتع هذه الأسواق، و خاصة سوق الأورو دولار (Euro-dollar) بالحرية و عدم خضوعها للقيود التي تفرضها السلطات النقدية الوطنية، فمثلا عندما يودع مقيم أمريكي أمواله بالدولار في أحد البنوك الأوربية، فإن هذه الودائع تعتبر ودائع عملات الأورو و يطلق على هذه العملة بالأورو دولار، وتطورت هذه الأسواق بفعل عدة عوامل منها [10]:

أ-إعلان معظم الدول الأوربية قابلية عملاتها للتحويل.

ب-سيطرة الحرب الباردة على العلاقات الاقتصادية الدولية و إيداع الأرصدة بالدولار للدول الشيوعية بالبنوك الأوربية و خاصة بنوك لندن.

ج-اضطراب ميزان المدفوعات الأمريكي و فرض بعض القيود النقدية داخل الولايات المتحدة الأمريكية، و خاصة وضع حدود قصوى لأسعار الفائدة على الودائع بالدولار.

د-ارتفاع أسعار البترول في بداية السبعينات، و تكون الفوائض المالية الدولارية للدول المصدرة للنفط، و التي تم إيداعها في المراكز المالية الرئيسية بأوربا.

ه–عدم وجود أية قيود تنظيمية أو رقابية على المعاملات التي تتم في هذه السوق، وبالتالي انخفاض تكلفة الائتمان في هذه السوق بالمقارنة مع مثيلتها في الأسواق المحلية الأخرى، و قد قامت البنوك التي تتلقى ودائع الأورو من جانبها بتدوير هذه الأموال في صورة قروض للدول النامية في آسيا و إفريقيا و بصفة خاصة لدول أمريكا اللاتينية.[11]

4–تطور أسواق السندات الدولية:

بدأت أسواق السندات الدولية تحتل مركزا بارزا في مجال الاستثمارات المالية الدولية في مطلع الستينات من القرن العشرين، أما الفترة الحالية تمثل أحد أهم التوظيفات الاستثمارية طويلة الأجل[12].

و تعود أهميتها إلى كونها أداة استثمارية طويلة الأجل لمساهمتها في إعادة توزيع المدخرات المتوافرة عالميا على جميع مختلف المقترضين من كافة أرجاء العالم، و بتعامل كثير من البنوك في السوق الثانوية لسندات الأورو، و تمتاز بأنها توفر عائدا مضمونا و قلة المخاطر لحامليها، و ذات سيولة مرتفعة رغم طول آجال استحقاقها، وأصبحت هذه السوق جزء لا يتجزأ من عمليات التمويل الدولي مما ساعد على نشأة سوق رأس المال طويل الأجل[13]، و تنطوي أسواق السندات الدولية على التعامل في نوعين رئيسيين من أسواق السندات و هما :

سوق سندات الأورو Euro-bond Market

سوق السندات الأجنبية Foreign-bond market

1–سندات الأورو:

و هي مشتقة من اسم السندات الأوربية و هي سندات تصدرها جهات مقترضة تنتمي لدولة معينة خارج حدود دولتها و في أسواق رأس المال لدولة أخرى و بعملة غير عملة الدولة التي تم فيها طرح هذه السندات للاكتتاب[14]، فمثلا مؤسسة جزائرية تقوم بإصدار سندات محررة بالدولار الأمريكي ثم بيعها أو الاكتتاب فيها في أسواق رأس المال بلندن أو باريس...الخ، فهذه السندات يطلق عليها سندات الأورو دولار.

2–السندات الأجنبية :

و هي سندات تصدرها جهات مقترضة تنتمي لدولة معينة خارج حدود دولتها، أي في أسواق رأس المال لدولة أخرى و بعملة نفس الدولة التي تم طرح السندات بها[15]، فمثلا : مؤسسة جزائرية تقوم بإصدار سندات محررة بالدولار الأمريكي و تم بيعها والاكتتاب فيها

في أسواق رأس المال في نيويورك، فهذه السندات تسمى السندات الأجنبية.

5-تطور وسائل الوقاية من المخاطر :

عرفت سنوات السبعينات و الثمانينات ظهور العديد من الأدوات المالية الجديدة التي تسمى الابتكارات أو المشتقات المالية وهي من الأدوات الاستثمارية التي تمنح مستخدميها حق بيع و شراء الأسهم و العملات الأجنبية بسعر متفق عليه، أو حق إجراء تسويات نقدية عندما تحدث تغيرات في أسعار الفائدة أو الأسهم أوأسعار صرف العملات الرئيسية، وللوقاية من هذه المخاطر يتم استخدام أنواعا من المشتقات المالية أهمها:

أ-الخيارات :(Options).

إن خيار الشراء أو البيع يمنح البائع الحق في شراء أو بيع الأسهم في أوراق معينة بسعر محدد خلال وقت محدد مقابل هامش فيكون فيها تنفيذ العقد اختياريا من قبل المشتري، أي يمنح للمستثمر حق بيع أو شراء عدد من الأسهم و السندات و العملات إلى طرف آخر بسعر محدد مقدما، وقد ينص على تنفيذ الاتفاق في تاريخ أو خلال فترة معينة[16].

ب-العقود المستقبلية :(Futurs Forword Contracts).

هي عقود قانونية ملزمة تنص على أن التبادل يكون في المستقبل للأصول المالية (الأسهم-السندات) بين بائع و مشتري، و تنص على أن يسلم البائع الأصل في وقت محدد مقابل مبلغ محدد من المشتري يتفق عليه أثناء التعاقد و بالتالي فهذه السوق هي سوق عقود مستقبلية للأسهم و السندات و لكن من خلال اتفاقات يتم تنفيذها لاحقا[17]. تعطي لحاملها الحق في شراء أوبيع كمية محددة من أحد الأدوات المالية المعينة بذاتها بسعر محدد في وقت إبرام العقد.[18]

ج-المقايضات:(Swaps)

و هي اتفاق بين طرفين أو أكثر على تبادل تدفقات نقدية في تاريخ معين و هي المبادلات التي يتبادل طرفاها مدفوعات الفائدة الخاصة بكل منهما و المحسوبة بناءا على معدلات الفائدة الثابتة أو المتغيرة أو يكون التبادل لمدفوعات خدمة الدين بكل منهما والمقومة بعملات مختلفة، و هذه التقنية تمكن المدينين من تغيير العملة المقوم بها الدين أو طريقة سداد مدفوعات خدمة هذا الدين أو طريقة حساب معدل الفائدة عليه[19].

كما تجمع عملية مبادلة العملات بين الشراء الفوري لعملة ما وبيعها آجلا في نفس الوقت أو العكس، أي بمعنى آخر تتضمن هذه العملية تحرير عقدين متزامنين أحدهما شراء والآخر عقد بيع وقيمة كل من العقدين واحدة إلا أن تاريخي استحقاقهما مختلفين وتفصل بينهما

فترة زمنية.[20] و قد قام بنك المدفوعات الدولية (B.R.I)[21] بإحصائيات لسوق المشتقات المالية في 26 دولة فقدرت بحوالي 47.5 ترليون دولار أمريكي في سنة 1995 منها 56 % في شكل عقود مشتقات مالية مرتبطة بأسعار الفائدة بينما 42 % كانت في شكل عقود مشتقات مالية مرتبطة بأسعار صرف العملات[22].

6-زيادة أهمية تدفق رؤوس الأموال و الاستثمار الأجنبي المباشر :

يوضح تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لسنة 1997 الصادر عن صندوق النقد الدولي مؤشرات زيادة أهمية تدفقات رأس المال الخاص و الاستثمار الأجنبي المباشر، فمنذ منتصف الثمانينات بدأت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى العالم في الزيادة.

أما بالنسبة للدول النامية فقد بلغ صافي تدفق رأس المال الخاص حوالي 150 مليار دولار سنويا في الفترة (1993-1996) و تمثل الزيادة بحوالي 6 أضعاف المتوسط السنوي للتدفقات في الفترة (1983-1989) و زادت تدفقات رأس المال الخاص من 0.5% من إجمالي الناتج المحلي للدول النامية في الفترة (1983-1989) إلى 2% -4% من إجمالي الناتج المحلي سنويا خلال الفترة (1994-1996) و قد كان الاستثمار الأجنبي الجزء الأكبر من هذه الزيادة[23]

7-التطور التكنولوجي و انخفاض تكاليف النقل و الإتصالات :

خلال النصف الثاني من السبعينات و الثمانينات شهد العالم ثورة تكنولوجية عارمة و التي نتجت عنها ثورة أخرى في عالم الاتصالات و الإعلام الآلي و المعلومات و البرامج مما ساعد على تطوير الإندماج لأسواق المال الدولية و تسارع حركة العولمة، كما حدث انخفاض كبير في تكلفة النقل و الإتصالات، فانخفضت تكلفة المكالمة الهاتفية بحوالي 60 مرة منذ عام 1930، و كذلك انخفضت تكلفة النقل بين الدول المختلفة نتيجة للتطور التكنولوجي و كان لظهور الفاكس و شبكات الكمبيوتر المساهمة في تذليل عقبة الحدود الجغرافية[24]، فاصبح بالإمكان لملايير الدولارات أو أي من العملات الأخرى أن تتجاوز الحدود في دقائق معدودة و هكذا فإن التطور التكنولوجي المذهل رفع من سيولة الأسواق المالية و سهولة تدفق رؤوس الأموال و الحصول عليها بسرعة كبيرة.

ثالثا : آثار العولمة المالية.

يترتب عن تكامل الأسواق المالية في الدول النامية مع أسواق العالمية:

ـــ الآثار الإيجابية :

1- يساعد تطور أسواق المال في الدول الناميـــة على تعبئة المدخرات عن طـــريق زيادة

مجموعة الاستثمارات المالية المتاحة للمدخرين لتوسيع محافظهم المالية، و تعود هذه المساهمة إلى أن تكلفة تعبئة المدخرات تصبح منخفضة بسبب توافر أجهزة الوساطة المالية و خدماتها المتطورة التي تتيح لأصحاب الادخارات فرص استثمارية كبيرة و توفر مجالا رحبا من الأوعية الادخارية.

2- فالسوق الأولى تمثل عرض الأوراق المالية في سوق الإصدار الأولي و الطلب على الاستثمار [25]، أما السوق الثانوي فهي توفر عنصر سيولة لحاملي الأوراق المالية وبيع الأسهم و السندات التي يمتلكونها و تحويلها إلى نقود.

3- إن العولمة تجعل الأسواق المالية تقوم بدور القائد و الموجه للإدخارات الأجنبية وتوفر للدول موارد مالية بالعملة الأجنبية دون الاعتماد الكبير على الإقتراضات الخارجية و هو ما يزيد في حجم الديون و خدمة الديون.

4- توفر العولمة المالية تعبئة عالية للإدخارات التي تؤثر في عملية النمو الاقتصادي لأن حصر الموارد المالية في قنوات الوساطة المالية و توجيهها إلى الاستثمارات من شأنه أن يؤدي دورا كبيرا في التخصيص الجيد للموارد و زيادة النمو الاقتصادي، كما أثبتت الدراسات الحديثة أهمية سوق رأس المال كأداة لتمويل المؤسسات بالمساهمات برؤوس الأموال في دول شرقي آسيا و أمريكا اللاتينية، فهي توفر فرصة للمؤسسات و الدول لاستبدال الديون بمساهمات رؤوس الأموال فيتم تعويض التمويل بالقروض بالتمويل بمساهمات في رأس مال المؤسسات، و هو ما يجعلها تبتعد عن مخاطر تقلبات الإيرادات أو زيادة أسعار الفائدة و الاستفادة من تلك الموارد التي كانت ستوجه لتسديد القرض وخدمة القرض. و هناك دراسات عديدة تشير إلى أن التمويل بالأسهم تتجاوز نسبته ثلث الزيادة في الأصول الصافية للمؤسسات الكبيرة في دول مثل :شيلي، كوريا، ماليزيا والمكسيك[26].

ـ الآثار السلبية :

كما أشرنا أن للعولمة المالية و نمو أسواق رأس المال إيجابيات فإنها أيضا لم تسلم من سلبيات تؤثر على اقتصاديات الدول النامية و هي :

1- تتميز أسواق المال الدولية بعدم الثبات و التذبذب، الأمر الذي يؤدي إلى انهيار هذه الأسواق المالية نظرا لعدم تناسق المعلومات والبيانات وانتظامها، وهو ما يلحق أضرارا بالاقتصاد بكامله.

2- تتسم التدفقات الرأسمالية للاستثمار في الأوراق المالية بالبحث عن المضاربة في الأجل القصير، وبالتالي فإن اهتمامها سينصب عن الأرباح و ليس تحقيق النمو لهذه البلدان.

3- إن صادرات الدول النامية تعتمد على المنتوج الواحد و من آثار العولمة المالية هو الاندماج بين سوق الأوراق المالية و سوق الصرف الأجنبي فإن هذا سيلحق آثارا سلبية عليها عند حدوث أي خلل أو أزمة داخلية و خارجية وكما يؤثر تداول المعلومات الخاطئة على الاستقرار الاقتصادي لتلك البلدان.

4- إن تطور تكامل أسواق المال للدول النامية مع الأسواق المالية العالمية جعلت ما يحدث من أضرار في أي سوق سيلحق نفس الأضرار و بسرعة في الأسواق المرتبطة بها، و هذا ما حدث عمليا عند بداية الأزمة لعملة تايلندا (Bath) في مايو 1997 و زادت حدتها القصوى في يوليو 1997 عندما تخلت تايلندا عن تثبيت سعر الصرف، كما لجأت الفليبين إلى تقويم عملتها (Peso) في 11 يوليو 1997 عندما لم تستطيع المحافظة على ثبات صرف عملتها و في 21 يوليو 1997 تعرضت العملة الماليزية للإنهيار، و في منتصف أكتوبر انهارت عملات كل من أندونيسيا و تايلندا بنسبة 30 % و ماليزيا والفليبين بنسبة 20 % و تعرضت سوق الأوراق المالية إلى انخفاض كبير في الأسعار، و انتقلت العدوى إلى أمريكا بعد أيام قليلة حيث أدى ذلك إلى انخفاض في مؤشر بورصة كل من نيويورك بـــ 7% و لندن و طوكيو، كما انخفضت الأسعار في سيدني بــ7.5 % و في سنغافوره بـــ 7 % و في مانيلا بـــ 6 % و في السوق الفرنسي بـــ 7 % [28].

5- كما تتجلى سلبية أخرى هي أن العولمة المالية تؤدي إلى التأكيد على زيادة انخفاض سيادة الدول على سياساتها النقدية فحسب (Prissert) "إن السياسات النقدية لا تصمم أبدا بدون الرجوع إلى الوضعية الدولية و حتى بدون تنسيق دولي"[29]، و بالتالي فإن فقدان استقلالية الدول في اتخاذ السياسات النقدية لها هي مؤكدة و خاصة داخل الفضاء الأوربي و تصبح الرقابة الإدارية للقرض و النقود تكاد ان تكون متقاربة في الاقتصاديات المدينة أما اقتصاديات الأسواق المالية فهي متصلة ببعضها البعض[29].

خــاتمــة:

بعد دراستنا لظاهرة العولمة المالية و أسباب تطورها و آثارها الإيجابية والسلبية على الدول النامية خاصة، نجد أن المنافع الكبرى للدول التي كانت القائد الفاعل والموجه للعولمة، ثم تأتي في الدرجة الثانية الدول التي هيأت نفسها للدخول في العولمة كالقيام بإصلاحات لنظمها المالية و المصرفية و طورت أدائها لتتأقلم مع الأسواق المالية المتطورة

بينما تبقى الدول الأخرى خارج دائرة منافع العولمة، بل إن ما تحققه الدول المتقدمة من منافع يكون على حساب بعض الدول الأخرى بسبب معاناتها من صعوبات كثيرة كقلة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الناتجة من أسباب هيكلية في اقتصاداتها وأسباب اجتماعية و سياسية، و بالتالي فإنه لا بد من توفير شروط للدول النامية حتى تساهم في العولمة و تستفيد منها، و من هذه الشروط توفير أفضل تعليم لسكانها لزيادة الكفاءة و التدريب على استخدام التكنولوجيا و تشجيع المبادرات وترك الحرية للنشاط الاقتصادي، و توفير بيئة قاعدية للاتصالات و المواصلات.

و إذا أرادت الدول أن تتقاسم منافع العولمة يجب أن ترفع درجة التعاون والتنسيق فيما بينها، و العمل على إقامة تكتلات اقتصادية بين الدول النامية كأداة لجذب الاستثمارات نظرا لأهمية الأسواق الكبيرة و المنظمة لذلك.

الهـــــــوامش:

1-Haris R.G : Globalization,Trade and Incone, Canadian journal of Economics, 1993, Vol 26, P 655,776.

نقلا عن عمر صقر: العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، 2001، ص.05

2-Aglietta M. et autres : Globalisation financière, l'ouverture obligée, éd. Economica, 1990, P328.

3-Bichot J:, La monnaie et les systèmes financiers, éd. Ellipses marketing S.A.1997 , P159.

4-عبد المطلب عبد الحميد: العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، 2001 ص .33

5- رمزي زكي: العولمة المالية، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1999، ص ص 80-81.

6- محي الدين عمرو: المحاور الأساسية لاقتصاديات التنمية وظاهرة العولمة، بحث غير منشور، القاهرة 1997، ص.30

7-Solnik B: International investsment, Addisan westey publishing company New york 1995.

8-عمر صقر: مرجع سابق، ص.11

9-World Bank : Global economic, Prospect and the devloping contries, Washington DC 1996.

10- عادل المهدي: التمويل الدولي، مكتبة العربي، 1992، ص135.

11-El-Said-Hala Helmy (1989) « The external debt of Latin American contries and its effect on the international banking system« P.H.D thesis economics.Cairo 1989.P(10-26).

12- عادل المهدي: مرجع سابق، ص.121.

13-El Said-Hala Helmy : Op.cit P(32-35-36).

14-عمر عبد الحميد سالمان: الآثار الاقتصادية و الأسواق العملات الأوربية رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة و إدارة الأعمال، جامعة حلوان 1987

15- Prissert M.P : Les Euromarchés (Euro-monnaies, Euro-émissions), Centre de formation de la profession Bancaire, p02.

16-هندي منير: الأوراق المالية و أسواق رأس المال، منشأة المعارف الأسكندرية 1997.

17- هندي منير: المرجع السابق، ص.06

18- مدحت صادق: النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة: 1997، ص 78.

19- هالة حلمي السعيد: الأسواق المالية الناشئة و دورها في التنمية الاقتصادي في ظل العولمة بنك الكويت الصناعي، العدد 58، سبتمبر 1999، ص 15.

20- مدحت صادق: مرجع سابق، ص .154

21-إن بداية مرحلة تطور نظام عملات الأورو يمكن أن تكون في سنوات (1960-1961) لأنه انطلاقا من 1963 عرفت نوعا من الدقة للحجم الإجمالي للعمليات بواسطة تقديرات الإحصائيات المقدمة من بنك المدفوعات الدولية و خاصة في تقاريره السنوية و مقره في بال (سويسرا)، وهو من أقدم المؤسسات المالية الدولية لأنه تم إنشاؤه في 1930، راجع في ذلك

M.P.Prissert : Op.cit , P10.

22- محي الدين عمرو: المرجع السابق ن ص51.

23- صندوق النقد الدولي: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، العولمة :الفرص و التحديات صندوق النقد الدولي واشنطن .1997

24- Alonso G نقلا عن عمر صقر: العولمة و قضايا معاصرة، مرجع سابق، ص.15

25-هالة حلمي السعيد: دراسة تحليلية لسوق الأوراق المالية المصري في الفترة (1993-1997) مركز بحوث الشرق الأوسط 237، جامعة عين شمس، القاهرة، ص .6.7

26-هالة حلمي السعيد: الأسواق المالية الناشئة و دورها في التنمية الاقتصادية في ظل العولمة، مرجع سابق، ص.53

27-منير ابراهيم هندي: ماذا يجري في البورصات العالمية ؟ أزمة البورصات العالمية العالمية في أكتوبر 1997، الأسباب و النتائج -تحليل اقتصادي و شرعي- سلسلة المنتدى

الاقتصادي3-مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، القاهرة .1997

28-Prissert P : Analyse et dynamique du marché des capitaux, la revue Banque édition, 1995.

30- Bichot J : Op.Cit, P160.